ان تلف فاوفر قيمه من العبص الى التلف
والجنايه ان أتلف وفي نقصانه بغير التغير
يسيرا الا رش غالبا وكثير التخيير ويسقط
الدين الا لمانع وعلى مستعمله منهما الا ان يأذن الراهن
الاجره وتصير رهنا ولا تصرف للمالك فيه
بوجه الا باذن المرتهن فان فعل نقض
كالنكاح الا العتق والاستيلاد على الحلاف

فصل واذا قارن التسليط العقد
لم ينعزل الا بالوفاء والاصح بالموت او اللفظ
وايفاء البعض امارة وبدء العبد بيد المرتهن
غالبا واذا باعه غير متعد للايفاء أو ان الثمن

وهو في غير يد الراهن فثمنه وفاء ورهن
مضمون وهو قبل التسليم مضمون **غالبا** **فصل**
ولا يضمن المرتهن الا جناية العمد ان فرط
والا فعلى الراهن ان لم تقدر ولا يخرجه
عن صحة الرهنيه والضمان الا ان يحب القضاء
او التسليم والمالك متمكن من الايفاء او الابدال
وكذا لو تقبض من العقد ويخرجه عنهما
الفسخ وسقوط الدين باي وجه وزوال القبض
بغير فعله الا المنقول **غالبا** ويعود
ان عاد ولا يطالب قبله الراهن ويحل الابدال
عنده م وعن الضمان فقط بصيرورة الى الراهن غصبا او امانه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)